رأي القدس

حكومة طائفية فاشلة

■ تواصلت المجازر في العراق، وبات حصر اعداد الجثث عملية عسيرة بسبب كثرتها، وامتنعت المستشفيات عن تقديم بيانات واضحة في هذا الخصوص، خوفا من انتقام الحكومة او الميليشيات التابعة لها التي اعطت تعليمات صريحة تحرم الاتصال برجال الاعلام، والاجابة على استفساراتهم.

يوم امس وقعت مجزرة في حي الحرية في قلب العاصمة العراقية، ووصل عدد ضحاياها الى خمسين شخصا، وقال شهود العيان ان هذه المجزرة وقعت على بعد خطوات من مركز تابع لقوات الامن، ولكن هذه القوات لم تستجب لاستغاثات الضحايا وذويهم، وادارت وجهها الى الناحية الاخرى، لان الميليشيات الطائفية التابعة للحكومة ورئيسها هي التي نفذتها، وضد ابناء من الطائفة الاخرى.

الحكومات، أيا كانت، من المفترض ان تمثل ابناء الشعب كافة، بغض النظر عن اعراقهم او طوائفهم، باستثناء حكومة السيد نوري المالكي في العراق، فهي مصرة على تمثيل طائفة واحدة، واعتبار جميع الطوائف الاخرى اعداء لها يجب التعامل معهم على هذا الاساس.

حكومة الرئيس العراقي صدام حسين كانت تتهم بالطائفية من قبل الرئيس المالكي والسيد عبد العزيز الحكيم عندما كانا في المعارضة والمنافي الخارجية، ولكن هذه الحكومة لم تمنع الملايين من الاكراد والشيعة العرب من العيش جنبا الى جنب في العاصمة في أمان واستقرار، ولم يقتصر قمعها على طائفة دون اخرى. ويمكن توجيه الاتهام لها بأي شيء باستثناء كونها طائفية، والسيد علي السيستاني اكد هذه الحقيقة. ولكن حكومة السيد المالكي ومن قبلها حكومة الدكتور الجعفري، حكومتان طائفيتان بكل المقاييس.

الدكتور حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق طالب الحكومات العربية بسحب اعترافها بحكومة السيد المالكي، لانها تدعم المجازر الطائفية، وتتستر على عمليات التطهير الطائفي والعرقي في بغداد والبصرة، وتساند الميليشيات الطائفية التي تمارسها.

كنا نتمنى لو ان السيد الضاري ادان الاحزاب والكتل التي ايدت هذه الحكومة، ودخلت في العملية السلمية، مما وفر لها الغطاء الشرعي، ونقصد بذلك الحزب الاسلامي والوقف السني، وكل التكتلات والجماعات الاخرى المماثلة. فخطر انضمام هذه الاحزاب الى حكومة المالكي والبرلمان الذي انبثقت عنه لا يقل عن خطر الميليشيات، ويجعلها تتحمل جزءا من مسؤولية الحرب الاهلية الطائفية الحالية.

لقد عارضنا في هذه الصحيفة انضمام السيد الضاري نفسه الى مبادرة المصالحة التي تبنتها الجامعة العربية ودعت من خلالها الى اجتماع للاحزاب العراقية في القاهرة. لاننا نعارض ان يجلس الرافضون لاحتلال بلادهم مع المساندين والمتعاونين معه اولا، ولاننا نرى ان هذه المبادرة جاءت بطلب امريكي لانجاح العملية السياسية المنبثقة عن الاحتلال ثانيا.

المبادرة فشلت، وتواطؤ الجامعة العربية مع المشروع الاحتلالي الامريكي للعراق تأكد.

ومع ذلك نضم صوتنا الى صوت الدكتور الضاري ونطالب الدول العربية بسحب اعترافها بالحكومة العراقية بعد ان فشلت في تمثيل جميع العراقيين وتحقيق المصالحة الوطنية، ووقف المجازر وحل الميليشيات.

تعويضاً عن ضياع العراق:

البوشية تصارع ديمقراطية الجماهير في لبنان

مطاع صفدي *

■ يبدو أن أية خارطة لتحولات عربية بنيوية لا تتحقق إلا كملحقات لتحولات دولية. وأمريكا ومتغيراتها السياسية الداخلية هي المسكة بالأمر اليومي لسياسة العالم. هذا معطى ليس جديداً، لا بالنسبة للفهم، ولا بالنسبة للوقائع الكبرى منذ انتصار الحرب العالمية الثانية. لكن مع تسلم إدارة بوش الابن أصبح المدخل الأمريكي إلى كل مشروع استراتيجي لها، لا بدّ أن تمرّ تمارينُه الأولى عبر تضاريس القارة العربية والاسلامية. وعلى نتائج هذه التمارين ترتسم الانعطافات الحاسمة لقصة النصر أو الهزيمة التي ستُبتلى بها. وفي الحالة الراهنة يكاد يشهد كل العالم أحد أكبر الفصول التراجيدية لولادة إمبراطورية العصر الأمريكي وموتها في مهدها. فالعراق الذي لم يستطع أن يهزم أمريكا وهو في لحظة دولته ووحدته، فإنه يهزمها وهو في لحظة دماره وتفككه. لكن كما أن إحباطات القوى العظمى لا تكون كاملة، كذلك فإن انتصار الضعيف منها يظل نسبياً دائماً. وربما كانت تداعياته أكثر فعالية وتأثيراً أليس في وطنه فقط، بقدر ما هي في وطن عدوه وغازيه. ذلك أن الحقبة البوشية قد حشرت كل رهاناتها تحت طائلة عسكرة المشروع الإمبراطوري، وكان برهانها المركزي على جدارتها المطلقة محصوراً في اغتصاب أرض العرب بدءاً من إحدى بواباته الكبرى، كأنما اقترفت الحقبة البوشية أخطر خياراتها بين أن تكون أو لا تكون، وهي متيقنة من الفوز بالجائزة العظمى، دون أن تدفع إلا أرخص ثمن لمجرد الغزو السهل والاستيلاء على بلد الكنوز الاستراتيجية، كمقدمة لاستيعاب الثروات الأعظم من احتياطيات النفط الهائلة المدفونة في صحارى العرب والاسلام.

لكن، وقبل أن يلفظ المشروع الأمبراطوري أنفاسه الأخيرة في بلاد الرافدين، فإنه ينقلب إلى لبنان لعله يتمكن من تأجيل نهايته المحتومة باستيعاب البلد الصغير واستئناف مخططاته في المنطقة. فما يشكل الأهمية الاستثنائية لدلالة المعركة الأمريكية الأخيرة في لبنان هو الاستشعار بالضرورة القصوى لراهنية التعويض العاجل، وبأي ثمن أو طريقة عن خسارة العراق، وكل ما كان يتوقف على استملاكه من أحلام السيطرة على مستقبل الألفية الثالثة باحتكار الطاقة والتحكم في استراتيجيتها الدولية. وانطلاقاً من هذه الظاهرة ينبغي تقدير هذا المدى من الحدة والخطورة التي راحت تتصاعد حسب إيقاعه المجابهات اليومية بين متراسي السلطة والمعارضة المنخرطة في سيرورة ثورة جماهيرية منظمة هي الأولى من نوعها في قصة النهضة العربية المعاصرة. فما كان يسمى بالجمهور العربي الثائر أمسى نسياً منسياً منذ أن كانت له جولاته الريادية المظفرة إبان الحقبة الناصرية. ولكن لم يلبث هذا الجمهور أن ارتدّ إلى طبيعته الأولى، إلى مجرد قطعان مسلوبة الإرادة، ما أن مُنعت عليه وظيفة المعارضة. واحتُسبت أدواره الاجتماعية في مربعات التأييد الببغاوي لأسياده الحاكمين، والماضي في اجترار شعارات الدعاوة اللفظية لخيارات السلطات الفوقية، المنتحلة لعناوين العمل الجماعي الزائف باسمه، حتى عندما تُرتكب أفدح الخطايا الوطنية أو التنموية تحت هالة الدفاع الكاذب عن مصالحه.

ما ينبغي التأكيد عليه في برهة التحولات العربية الدولية الراهنة هو ضرورة التنبه لكواليس الأحداث المتفجرة، اليوم أو غداً، ما بين مسارحها اللاهبة من بغداد إلى غزة إلى بيروت. فإنه، في السياسة العربية خاصة، ليس كل ما يبرز في مقدمة كل مسرح كافياً لاكتشاف الحبكة الروائية للحدث الدرامي. فكثيراً ما اعتدنا الانبهار سلباً أو إيجاباً بالممثلين أو اللاعبين الظاهرين، وجهلنا أو تجاهلنا بالأحرى المؤلفين الأصليين. لكن لبنان الذي ألف ازدواجية المسارح وكواليسها في مختلف انعطافاته السياسية، السلمية والدموية منها، يكاد يضع حداً لألعاب الأصل والظل، لدرامية المسارح الأزدواجية، لدرامية الالتباس بين الجواني والبراني، منذ أن استطاع توليد معارضة جماهيرية، منظمة ومستديمة، من رحم ذلك النصر العسكري الفريد، الذي شرع سريعاً في قلب موازين القوى المسيطرة على خارطة المشرق العربي، اعتباراً من انتهاء الحرب الباردة.

إنه لبنان المفاجآت الكارثية المعتادة، المتسلسلة عن نموذج الاقتتالات الأهلية المفروضة عليه، بات أخيراً الصانع شبه الفريد لتحولاته البنيوية، مؤهلاً لاكتساب عادة الإنتاج الذاتي لأهدافه، لفرض شخصية البلد الممسك بأسباب تحولاته المصيرية. ههنا ذروة الخطر والنصر الأصعب ولا شك. فالعدو المجروح والشرس، يرمي اليوم بكامل ثقله السياسي والدعاوي وشبه العسكري تقريباً، بكامل عدة التآمر والضغوط المكشوفة، في معركة المواجهة المطلقة والحاسمة ضد لبنان الثورة الجماهيرية؛ كما لو أنه غدا خط الدفاع الأخير عن الحقبة البوشية وعربداتها في المنطقة. فإن أمريكا التي حاربت استقلال لبنان بواسطة جيشها الاسرائيلي، خلال الصيف الماضي، فزادته مناعة وتأصلاً بدلاً من زعزعته والقضاء عليه، تتابع محاولات التغلب على تداعيات الفشل العسكري، باصطناع الصمود السلطوي لحفنة أعوانها، وضداً على المقاومة التي تطورت إلى أهم معارضة جماهيرية سلمية حلمت بها صفوف متلاحقة من الطلائع النهضوية المغدورة غالباً في نضالاتها المحبطة فكرياً وحدثياً.

لكن معركة لبنان الجماهيرية اليوم التي وصلت إلى أوج احتدامها ضد فريق السلطة المراهن أولاً على قوة الدعم الخارجي العربي الرسمي والغربي الأمريكي، وحتى الاسرائيلي، والمعلن يومياً تقريباً على ألسنة قادة هذه الدول المعنية في تجاهل أصالة الرفض الشعبي، هذه المعركة يفرض عليها أحد خيارين سوداوين، إما تحويل الصراع كلياً إلى الاقتتالات الطائفية والمذهبية، وإما الانسحاب من الشارع، أي ما يعادل انتحارها السياسي، وانقضاء الظاهرة الجماهيرية وهي في أوج تألقها الإجتماعي غير المسبوق، ومنعها من إنجاز شعارها السلمي المتواضع، والمكتفي بتحقيق مبدأ المشاركة مع أركان السلطة الحالية، والتخفيف قليلاً من طابع الاحتكار والاستئثار بالقرارات الاستراتيجية وحدها. وهي كلها تصب في خانة الثنائية الأمريكية المفروضة على سلطات المنطقة كلها، وليس لبنان وحده، ثنائية الفساد الداخلي والتبعية للخارج، والمتمثلة راهناً بالمشروع الشرق الأوسطي البائس. هذا بالرغم من أن المشروع يلفظ أنفاسه وهو في رحمه الخبيثة.

وفي الوقت الذي يعلن فيه عن إفلاس الاحتلال الأمريكي للعراق حتى من وعوده لذاته عبر تقرير صادر عن السلطة الفكرية لحزبيها الديمقراطي والجمهوري معاً، فإن التشبث باحتواء لبنان لن يؤدي بأصحابه إلى مصير مغاير لمصيرهم في العراق. مع الفوارق النوعية المتعددة في كون لبنان أولاً يعيش طريقة فريدة من الديمقراطية منذ تأسيسه تسمح له دائماً بهوامش من التحركات الشعبية الحرة، وإن كانت معظم هذه التحركات تصاب غالباً بصنوف من التحريف إلى درجة الإنقلاب على أهدافها المعلنة. ذلك أنه في مواجهة تلك الهوامش الحرة تنتصب الحواجز الطائفية والمذهبية والجهوية إلخ.. وفي الحالة الراهنة يبلغ الاستعصاء أعلى ذرواته التاريخية بين هوامش الحرية وحواجزها التقليدية تلك. لكن دخول الجماهير الهائلة إلى ساحات الفعالية المباشرة يطرح رهانات مدنية وديمقراطية جديدة تماماً، وقد يتوقف على نجاحها، كلها أو بعضها متغيرات حاسمة في التشكيلة البنيوية المتوارثة تحت أسماء الأديان والمذاهب والمناطق، كما أن إحباط هذه الرهانات قد يحكم على وحدة لبنان بالتفكك شبه النهائي هذه المرة.

تأتي في مقدمة الحظوظ المتناقضة هذه إمكانات غير مكتشفة بعد أو مفعّلة بحدود ظاهرة. وأهمها ولا شك ذلك المبدأ الذي يعترف أولاً بالخارطة التوزعية للمجتمع كأمر واقع، لكنه في الآن عينه يراهن على جعل القوة الافتراضية لكل دائرة مغلقة في خدمة العام الذي يتجاوزها. وقد جاء البرهان الواقعي على نجاعة هذا الافتراض من مثل النصر العسكري الذي أنجزه حزب مذهبي في تكوينه البشري، ومن ثم صار للنصر تسجيله التاريخي في خانة الوطني والقومي بل الإنساني، عندما صنّفته الثقافة العالمية لمناهضة الاستعمار الجديد تحت شكله الإمبراطوري الأمريكي، في عداد إنجازاتها النموذجية المتقدمة.

هذا الانجاز المتفرد يكرس تصحيحاً مدنياً لأعتى مخلفات الانحطاط الحضاري، المتجسدة في تفتيت المجتمع إلى شبكيات من القواقع المتعضية المرتطمة ببعضها بدلاً من انفتاح الكل على إمكانيات الكل. كما أن هذه النقلة النوعية من النصر العسكري الاستثنائي إلى صيغة المعارضة الأهلية ذات البعد الجماهيري السلمي، إنما تضع حجر الأساس لبناء ديمقراطية صاعدة من أوسع قاعدة شعبية، لا يمكنها إلا تحقيق المزيد من انفتاحات مضطردة لمختلف مكونات المجتمع على بعضها. ذلك مدخل لديمقراطية حائزة مقدماً على ذخيرة لا تنفذ من مصادر الشرعية المعترف بها من مختلف أطراف العملية السياسية التي هي في أصلها عملية بناء المجتمع المدني الحقيقي بضمانة كل أفراده. لكن التحولات البنيوية الحاسمة لا تُترك لتفاعلات قواها الذاتية في الدول المرصودة تحركاتها من قبل أعدائها التاريخيين. وهكذا لا تجد أمريكا بين يديها سوى نموذج المهالك العراقية تهدد به فجر الديمقراطية اللبنانية المصنوعة بأجسام الجماهير المليونية المحاصرة لسرايا الدولة وحكامها الرافضين لأبسط مبادئ العدالة في المشاركة الجزئية بصنع القرارات الاستراتيجية: فإما الخضوع لثقافة الاستئثار السلطوي التبعي أو التهديد بحريق الدولة والمجتمع معاً. فهل يتجاوز لبنان الخيارين هذين. الأيام بل الساعات القادمة تحدد المصير.

* مفكر عربي مقيم في باريس

خيارات العراقي في بناء دولة المستقبل

د. مضاوي الرشيد *

■ قد يبدو حلم العراقي ببناء دولة المستقبل التي تضمن العيش الكريم والسلام للجميع وتوزيع عادل لثروات كبيرة معطلا في ظل الاحتلال وتدخل دول الجوار وانبعاث الهويات الطائفية والاثنية ورنين المدافع ودخان القنابل ولكن لا يموت الأمل عند شعب يعلم كيف يحقق نهضة. فهذه ليست المرة الاولى التي تسقط بغداد في يد محتل وتتحول مياه دجلة والفرات الى خليط من الجثث والدماء. اليوم يقتلون العراقي مرتين الاولى عندما يلفظ انفاسه تحت التعذيب والرصاص ومرة ثانية عندما يتحول الى جثة مجهولة الهوية تجد طريقها الى لوائح الاموات دون اسم او مسمى سنيا كان ام شيعيا عربيا كان ام كرديا.

لن تنتهي ازدواجية الموت هذه الا بوقفة صريحة مع الذات ومع الآخر العراقي. ان كانت لهذه الوقفة فرصة نجاح فهذه الفرصة تعتمد على امرين. اولا ايقاف الدعم الخارجي لمشاريع القتل الجماعي. لن ينفع الدعم الايراني شيعة العراق في الامد البعيد ولن ينفع الدعم العربي سنة العراق ففي نهاية المطاف سيبقى العراق بشقيه او بأطرافه الثلاثة اذا انضم الكردي الى الخليط العراقي وحده في الميدان بعد ان يرحل الضيوف ذوو الظل الثقيل. وثانيا على العراقي ان ينظر الى الداخل وليس الخارج. طبعا هذا قد يبدو امرا مستحيلا في لحظة تجد كل فئة نفسها مهددة في غياب هذا الدعم الخارجي ولكن بدون هذا الموقف سيظل الوضع متأججا وستسقط الجثث المساة مجهولة الهوية ويزداد عددها كل يوم.

العراقي اليوم، السني والشيعي، يواجه معركة مع ذاته اولا واخيرا. معركته تبدأ من تخلصه من عقدة المزايدة في ذاكرته والتي تصوره وكأنه وطائفته الاكثر اضطهادا في العصر البائد. تبلورت هذه الذاكرة في ظل الدكتاتورية والاضطهاد الفردي والجماعي وحملات التهجير والتشرد والهجرة الى اصقاع الارض. حمل العراقي معه ذاكرة الموت والتعذيب والتي رصدناها خلال أبحاث مختلفة قمنا بها عند المجموعات العراقية المهاجرة حيث وجدنا طوائف تبني هويتها من خلال ذكرى المعاناة والتشرد وكل فرقة تزايد على الاخرى وتستعرض معاناتها وكأنها هي وحدها التي عذبت وقهرت وهجرت. وجدنا خطاب المعاناة بشكل واضح عند الشيعة والاكراد والآشوريين ولكننا ايضا وجدناها عند سنة العراق والذين حسبوا زورا وكأنهم كمجموعة مسؤولين عن حملات التعذيب والتهجير. لم يكن النظام السابق يقتل باسمهم بل كان يفعل هذا باسم القوة والميغالومينيا والسلطة المطلقة. نعم كان هناك مهجرون سنة وهذا امر يغيب عن الذاكرة العراقية الجماعية تماما كما كان هناك مهجرون شيعة وآخرون اكراد وكان هناك مسيحيون. استعمال المعاناة الجماعية وذاكرتها المؤلمة لا ينفع في هذه اللحظة لحظة اشتعال العراق جماعيا وفرديا. لا أمل في عراق الغد الا اذا تخلص العراقي من عقدة المعاناة الجماعية ونظر الى ذاته كفرد عذب وسجن وهجر، ما يفعله اليوم هو نبش ذاكرة المعاناة الجماعية ليبني عراقا مفككا عنيفا يقتل فيه الفرد لانه منتم الى مجموعة وليس لذنب ارتكبه. على الشيعي العراقي ان يتخلص من عقدة المعاناة الجماعية حتى يتمكن ان يرى اخاه السني كفرد قد يتفق معه او يختلف ولكن لا يحمله مأساته الجماعية وموروثها القبيح. اما السني فليس له الا ان يتخلص هو ايضا من خطاب الهيمنة المضل والذي استغل في العصر البائد لا لشيء الا ليغطي اعمالا سلطوية انتهكت حق الانسان في عيش كريم.

ليبدأ العراقي الانسان في التخلص من عقدة ثانية هي عقدة الانتقام والثأر وحلقة القتل والقتل المضاد.

وهنا تسقط كل الشعارات مهما كانت براقة فلا وحدة وطنية ولا مشاريع رص الصفوف تنجح ما دام الانسان رهينة غريزة الانتقام وفريسة الثارات القديمة. فلا فيدرالية ولا تقسيم ولا ديمقراطية تنجح في ظل الانتقام والثأر. على العراقي اليوم ان يتجاوز محاكم تعد بالعقاب وتنتهي بحبل المشنقة. فالمشانق لا توعد بمستقبل باهر رغم انها قد تشفي غليل صاحب الثأر. ولنا هنا عبرة في محاكم جنوب افريقيا والتي اجتمع فيها الجلاد والضحية في سلسلة من المصارحات ونبش اللاوعي والذاكرة ذاكرة القتل والسجن والتعذيب. استطاعت جنوب افريقيا ان تنهض بنفسها بعد دكتاتورية البيض ليس لانها تبنت مبدأ الجريمة والعقاب بل لانها توحدت في مجالس ومحاكم قضائية لتندب جور الانسان على الانسان وقتل البشر لبعضهم البعض واستعبادهم لمن هو اضعف منهم واكثر منهم عددا. يحتاج العراق الى عاشوراء جديدة يندب فيها الشيعي والسني ويلطم فيها الجلاد والضحية ليظهر نفسه من جرائم الماضي وعذاب الايام السابقة عله بذلك يخرج من حفر الموت التي يحفرها بيده ويساعده فيها متربصون في الخارج ليست لهم مصلحة الا في دماره واقتتاله الداخلي.

خيار العراقي اليوم في العراق ذاته وليس في دول الجوار. خياره في تنقية الذات وتجاوز الانتقام والثأر واستبدال هذه الغرائز بغرائز جديدة اهمها غريزة الحياة وليس الموت غريزة الاخاء وليس العداوة. من اجل ذلك على العراقي السني والشيعي ان يتخلصا من نرجسية الاختلافات والفروقات البسيطة وهي نرجسية تضخم الفروقات لدرجة خيالية حتى يتم على اساسها شيطنة الآخر لتبرير قتله فرديا او جماعيا تحت شعارات مختلفة. اليوم تبالغ الفئات العراقية في تضخيم اختلافها الديني والطائفي والعرقي والاثني في عملية واضحة وصريحة من اجل مكاسب سياسية وحصة ما ولكن ان لم تعط الحقوق للفرد وليس للمجموعات فلن تقوم للعراق قائمة. طالما ان العراقي يفكر جماعيا لن يتجاوز الحرب الاهلية والتي بطبيعتها تعتمد على الفرق والطوائف والمجموعات وليس على الفرد وطموحه واماله في حياة حرة وكريمة. وطالما ان نظام المحاصصة هو المفصل والقائم حاليا والذي على اساسه تكتسب المجموعات حقوقها على حساب حقوق الانسان لطالما ستظل الحرب مستعرة تغذيها الاحقاد القديمة وان خمدت الحرب لفترة الا انها ستعود ولو بعد حين وليس لنا عبرة الا في لبنان دولة المحاصصة رغم رفع شعار الديمقراطية. وحيث للمجموعات حقوق جماعية تبتلع حق الانسان وتطغى عليه فيموت الانسان وتحيا الطائفة. وها هو العراق اليوم يواجه طغيان المجموعة التي تقتل باسمه لا ليحيا هو بل لتحيا طائفة المغامرين السياسيين والانتهازيين والمقامرين بأرواح السني والشيعي من اجل الفوز بحصتهم هم من الغنيمة الكبيرة وتركة صدام. يبقى هؤلاء محصنين في مناطق خضراء ويبقى العراقي في منطقة حمراء يقتلون باسمه وهو القتيل ذو الجثة المجهولة الهوية.

وصل العراق تحت الاحتلال الى طريق وعر عسى ان لا يكون مسدودا. لا يحتاج العراقي الى مبادرات او مؤتمرات جديدة ولا الى دراسات تجتر الحلول المستقبلية. ما يحتاجه هو مراجعة الذات وليس زيتا جديدا يصب على النار المشتعلة. القيادات العراقية التي تحرك هذا العراقي السني والشيعي لا تحتاج الى المزيد من الدعم الخارجي بل تحتاج الى قطع هذا الدعم ورفضه من اي جهة أتى. يجب عليها ان تنظر الى الداخل وليس الخارج حتى يقطع الطريق على حرب داحس والغبراء والتي لن تنتهي الا الى جثث وركام.

ولن يحصل هذا الا اذا توحد السنة والشيعة في موقفهم من المعضلة الاولى والاخيرة وهي طرد المحتل الامريكي. فقط هذا الموقف سيوحد الصفوف وسيكون بادرة حسنة تقدمها الاكثرية الشيعية لتبرئ ذمتها وسمعتها كطائفة رحبت بالاحتلال في بدايته وفتحت الباب على مصراعيه لاتهامات الخيانة والعمالة. لن يوحد العراق المنشق سوى الموقف الرافض للاحتلال. عندها فقط سنجد في القيادات السنية من يمد يده بعد توطد الثقة المتبادلة ليبني عراقا جديدا يتجاوز ثقافة ذاكرة المعاناة الجماعية وتحميل شريحة كبيرة سنية مسؤولية القهر السابق والاستبداد في مراحله الطويلة. عندها فقط سيكون لشعار الوحدة الوطنية معنى يطبق على الارض ويمارس في الشارع والمؤسسة العسكرية والادارية وكافة اجهزة الدولة. الوحدة التي ستخلقها مقاومة المحتل هي الوحدة الحقيقية التي ستبني عراق المستقبل وليس قتال السني للشيعي والعكس بالعكس. عندها فقط سيجد هؤلاء انفسهم في خندق واحد، حيث تتلاشى كل الفروقات وتندحر نرجسية الاختلاف وثقافة الانتقام وتنتهي مزايدات المعاناة. شهادة العراقي على ارضه عندما يطرد المحتل هي وحدها الكفيلة بتغير وجه هذا الكيان الحالي المتشرذم والمتقاتل وهي وحدها التي ستعطل مشاريع الدول المجاورة لخلق كانتونات تستقطبها حسب مصلحتها هي وليس مصلحة العراق.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

المطلوب «انقاذ» بغداد وليس واشنطن!

محمد صادق الحسيني

■ الاشارات الصادرة من واشنطن على خلفية تقرير بيكر ـ هاملتون تفيد بان اعصار المحافظين الجدد ينحسر وبيرق الديمقراطية الذي كانوا يلوحون به قرروا انزاله ورفع راية الامن بدلا منه لحماية قواتهم الغازية وتهريبها باقل الخسائر والاثمان!

وهكذا لم تعد واشنطن «القدر» الذي لا بد منه! كما كان يروج المنبهرون والتابعون الصغار والكبار!

ودخلت بدلا منها القوى الاقليمية بمثابة الرقم الصعب الذي لا بد منه في اطار اية تسوية يتم الاتفاق عليها لملفات المنطقة الشائكة والعالقة!

وبدا الكلام واضحا وشفافا في هذا السياق عندما ذهبوا للقول بانه لا حل لأزمة العراق تحديدا الا بطلب المساعدة من دمشق وطهران.

كما ان ازمة العراق لا يمكن توصيف حل نهائي لها من دون رؤيتها في اطار مشكلات المنطقة المترابطة وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

ومع كل «صدقية» ما ذهبوا اليه من حيث اذعانهم لبعض الحقائق التي تعرضوا اليها في تقريرهم الا ان ثمة من يعتقد من اصحاب الشأن الحقيقي بهذه الازمات لا سيما موضوع العراق بان الامريكيين لم يتعلموا بعد من تجربة العراق ولبنان وفلسطين كما ينبغي وانهم لم يقدموا من «الجديد» الا بما يخدم استراتيجية «الهروب المضمون» وباقل الخسائر الممكنة وما عدا ذلك فان المنطقة وشعوبها لا تستحق عندهم الا تركها مرة اخرى في مهب رياح الفتن والصراعات الاقليمية والحروب الاهلية!

بعد ثلاث سنوات ونيف من التخبط وانتهاج سبل الخداع والحيلة والكذب على الرأي العام الامريكي والعالمي كان لا بد لاي منصف يبحث عن الحل ان يصل الى ما يلي:

اولا: انه لا حل لمشكلة العراق الا بخروج قوات الاحتلال والتعويض للشعب العراقي عما لحق به والاعتذار منه امام التاريخ لكثرة ما لفق من اكاذيب بشأن قضيته وما ارتكب من جرائم بحقه.

ثانيا: انه لا حل ممكنا ومقبولا لاية قضية وطنية الا على يد اهلها وان تفاهم الحد الادنى بين مكونات اي شعب بعيدا عن اي استقواء باية قوة خارجية بعيدة كانت او قريبة هو البديل الوحيد للخروج من نفق الاقتتال الداخلي وفتنة الحرب الاهلية البغيضة.

ثالثا: انه وبرغم ترابط قضايا المنطقة الا ان كل بلد له خصوصياته وتحكمه مجموعة من العوامل الداخلية الخاصة ولا يجوز مطلقا اسقاط تجربة أي قطر على قطر آخر بحجة الترابط لان ذلك من شأنه استحضار مفاهيم الوصاية والتبعية والتدخل حتى لو كان باسم الصديق او الشقيق!

رابعا: ان كل مصائبنا في المنطقة نابعة وبشكل اساسي من زرعكم لكيان غاصب للارض والحقوق في قلب وطننا العربي وعالمنا الاسلامي وانه هو ام المصائب خاصة وانكم مصرون على تقديم الرعاية المطلقة له في الوقت الذي انتم مطالبون بتفكيكه وترحيله من وسط نسيجنا العربي والاسلامي في اطار ضرورة تاريخية لاي حل جذري لمشكلاتكم في بلادنا ناهيك عن ضرورة ذلك من اجل تحقيق استقلالنا الناجز والكامل!

وما عدا ذلك فان تقريركم لا يساوي «قشرة بصلة» لدينا، اذ هو غير قادر حتى على اخراجكم بسلام من الورطة العميقة التي ادخلتم انفسكم فيها فما بالكم من ايجاد حل لقضايا المنطقة.

نعم، فسورية وايران والسعودية والاردن ومصر وغيرها من دول الجوار العراقي واللبناني والفلسطيني دول مهمة وقادرة على اجتراح الحلول المناسبة لازمات المنطقة المذكورة وغيرها ولكن ليس على قاعدة «مساعدتكم» في الحل! كما تروجون او كما يصرحون!

بل المطلوب مساعدة الشعب العراقي من خلال دعم مقاومته الشريفة واسناد قواه النظيفة التي لم تتورط بالقتل او السرقة او بيع الارض والعرض والوطن للاجنبي، حتى تعيد تنظيم صفوفها واعادة اللحمة لوحدتها الوطنية بوجه الغازي والمحتل والطامع باستقلالية قرارها!

وعندها فقط يكون دور دمشق وطهران مهما في العراق كما في لبنان كما في فلسطين باتجاه اجتراح الحلول الناجعة والمنقذة، والامر نفسه ينطبق على السعودية ومصر وكل من يجد نفسه معنيا في ايجاد الحلول لانعتاق الشعوب من ربق التبعية والهيمنة وتاليا احلال السلام والاستقرار والعيش المشترك بين مختلف مكونات الامة دينيا وعرقيا وطائفيا ومذهبيا!

اما الاصرار على الخطأ الاساسي وهو التدخل الفج في شؤون الآخرين وفرض الحلول من الخارج سواء بقوة السلاح والغزو او بقوة المخابرات او الصفقات المشبوهة من تحت الطاولة او فيما وراء ظهر الشعوب وقواها الحية ايا تكن واجهة تلك الحلول وتحت اية راية ثم عرضها فانه لن يكون مآلها الا الفشل واعادة انتاج الازمة والحروب ودورات العنف المقيتة من جديد لغاية في نفس يعقوب.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364